



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

المجلس الشعبي الوطني

الجريدة الرسمية للمداولات

الإدارة والتحرير: المجلس الشعبي الوطني 18 ، شارع يوسف زيفود - الجزائر الهاتف : 73. 86.00 الفاكس : 74.03.89 ح - ب ج : عون محاسب 74 - 8123 مفتاح 63	الاشتراك السنوي	
	خارج الوطن 1.000 د. ج.	داخل الوطن 600 د. ج.
المطلوب من المشتركين إرسال لفائف الورق الأخيرة عند تجديد اشتراكاتهم، والإعلام بمطالبهم.	ثمن النسخة الواحدة 15 د. ج.	

الفترة التشريعية الرابعة

الدورة العادية التاسعة

الجلسة العلنية المنعقدة

يوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2001

فهرس

* مواصلة مناقشة مشروع القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

* رد السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة على ملاحظات السادة النواب واستفساراتهم خلال مناقشة مشروع القانون المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة.

* ملحق: أسئلة كتابية وأجوبة.

محضر الجلسة العلنية التاسعة المنعقدة يوم الثلاثاء 16 أكتوبر 2001 (مساء)

الرئاسة: السيد محمد مباركي، نائب رئيس المجلس الشعبي الوطني.

تمثيل الحكومة : السيد: شريف رحمانى، وزير تهيئة الإقليم والبيئة.

افتتحت الجلسة في الساعة الثانية والدقيقة الخامسة عشرة مساء

السيد رئيس الجلسة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

نستأنف أشغالنا بمواصلة المناقشة، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد فنطاري.

السيد محمد فنطاري: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

سيدي الرئيس،

السيد الوزير والوفد المرافق له،

السادة أعضاء اللجنة الموقرة،

زملائي النواب،

لا أعرف -في الحقيقة- من أين أبدأ هذا المشروع الطموح، الذي كلف صاحبه الرحيل عن الدنيا والذي كان طموح الشعب الجزائري في معهد الدراسات الإستراتيجية في عهد المرحومين بوخبزة والأستاذ الدكتور اليايس لما

يعالجه من إستراتيجية ومخططات ومشاريع مستقبلية للجزائر، خاصة من حيث موقعها الجيوإستراتيجي والنظام الدولي الجديد والعولمة وقربها من أوروبا أو إطلالها على البحر الأبيض المتوسط وباعتبارها بوابة إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك لا يعالج هذا المشروع الدراسات الإستراتيجية المستقبلية فقط وإنما هناك -مع الأسف- مخططات ومشاريع تنمية صناعية أقيمت في الجزائر، ومنها المصانع التي أصبحت نقمة على الجزائر بعدما كنا نقول إنها نعمة ومنها:

- مصنع الغزوات للزنك -مثلما أشار إليه السيد الوزير مشكورا بالأمس- الذي سمم الهواء والإنسان والطبيعة والمحيط بغازاته بل امتد ذلك إلى الشواطئ وقتل الأسماك،

- مصنع مستغانم للورق الموجود، من الناحية الإستراتيجية له، على شاطئ البحر كذلك. لماذا فهذا المصنع للورق ويجلب المادة الأولية من الهضاب العليا (البييض والجلفة وغيرهما...)?

- مصنع الإسمنت الموجود كذلك ببني صاف والشلف وغيرهما.

والسؤال الذي أطرحه، واسمح لي، السيد الرئيس،
بدقيقة...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد قنطاري، وأحيل
الكلمة إلى السيد عبد الرحمن سهلي فليتفضل.

السيد عبد الرحمن سهلي: بسم الله الرحمن الرحيم
والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
سيدي الرئيس،
زميلاتي، زملائي النواب،

السيد الوزير،

بعد العرض القيم، الذي تقدمتم به والذي يعبر عن
قناعتكم الراسخة ومعرفتكم للموضوع، كدت أن أسحب
تدخلتي هذا لكن بما أن قطاع تهيئة الإقليم، الذي
وصفتموه بالقطاع الجوال الرحال، يعتبر من القطاعات
الحساسة التي لم تحض بالاهتمام اللازم إلا ظرفيا فهو
بهذا لن يستقيم له حال مالم يمكن من الاستقرار اللازم
ومن عدم تغيير سياسته بتغيير الرجال ومن أن تتحول
نصوصه القانونية من شعارات إلى واقع ملموس بالأعمال
والأفعال.

إن هذا المشروع، الذي جاء في وقت لا تتوفر فيه المنظومة
القانونية إلا على مشروع قانون يخلط بين المصطلحات
فهو يخلط بين مفهومي التهيئة العمرانية والتهيئة
الإقليمية في نصيه ويقدم مفهومي التهيئة العمرانية والتهيئة
النص العربي والتهيئة الإقليمية في النص الفرنسي، قد
توخى الدقة في ضبط المفاهيم والمصطلحات المستعملة
والوضوح في الآليات القانونية التي تعالج سياسة هذا
القطاع وتضبطها، كما جاء بتبويب وترتيب جديدين
يساعدان في الاطلاع على النص وفي استيعاب ما يرمي
إليه مما يمهد -لامحالة- للعمل به.

السيد الرئيس،

إن المجهودات الإنمائية، التي تبذل في المدن الكبرى
والشريط الساحلي وتتوسع بسرعة لانظير لها، تعبر عن

معنى ذلك أن مصانع كثيرة أنشئت في الجزائر نقمة
ولتحطيم مستقبل الجزائر، حيث لم تنشأ بأدمغة جزائرية
ويتفكير جزائري. والمعروف في الاقتصاد الدولي أن فتح
مصنع في الجزائر يعني غلق آخر في أوروبا أو غيرها.

دعوا السيد الوزير يعمل فهو ليس -كما سمي عندما كان
محافظة للعاصمة- "رجل حفلات". لقد كان، والحمد لله،
عرضه وتحليله وصبره في المستوى، وأتمنى كأستاذ
جامعي ألا يقتصر على هذا فيقدم بعض المحاضرات في
الجامعة للتنوير خاصة فيما يتعلق بالتخطيط والمشاريع
المستقبلية وهذه الدراسات المستقبلية، إلا أننا نتمنى له
الصبر فسيجد الميدان مليئا بالأشواك والألغام والمشاكل
لأنه يمس المصالح الشخصية، ربما العامة والخاصة أي
الجزائرية والأجنبية. فقبل إنشاء مصانع أو معامل أو
القيام بتهيئة عمرانية... إلخ، هناك قوانين يجب
مراعاتها وتطبيقها وهذا ليس بالأمر السهل لأنها تمس
بعض رؤوس الأموال والشخصيات أو الشركات الأجنبية
والوطنية، لكننا مطمئنون لأن هذا المشروع ورد في عهد
السيد اليابس وقد شاركت فيه، والحمد لله على وصوله
حاليا مضمونا ليصبح مشروع قانون يوافق عليه البرلمان.
وبذلك يكون قد أدى -على الأقل- أمانته، وحتى وإن
تسبب في رحيله عن الوزارة أو أشياء أخرى فقد عرض
على المجلس.

أنتقل إلى أمر آخر يتعلق بالجنوب. أخي وصديقي السيد
شريف رحماني أو السيد الوزير، إن ما يزيد عن المليون
كيلومتر مربع من مساحة الجنوب في خطر، سواء من
ناحية البيئة أو الطبيعة، على الإنسان أو الحيوان،
وملوث وهناك بعض المواد التي تسري في أعماق الأرض
تؤثر على النخيل، والبيوض والمواد الكيماوية والمياه،
وما يزال تسرب النفايات والغازات الضارة للتجارب
النوية وغيرها بالإضافة إلى بعض الأمراض.

وعليه، كل هذا عبارة عن سرطان يزحف في أعماق الأرض
وباطنها نحو الشمال. لذا لا بد من اتخاذ إجراءات علاجية
وقائية علمية لتوقيف هذا النزيف.

الحكومات السابقة قد اعتادت على إجراء تنظيم إقليمي جديد كل عشر (10) سنوات. ألا ترون، سيادة الوزير، أن هذا التأخر قد حان تداركه والإسراع بتنظيم إداري وإقليمي جديد يوزع الولايات حسب تركيبها الحقيقية، اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا، ويتماشى مع المخططات وخطط التنمية الإقليمية المرسومة بهذا المشروع؟

إن نص المادة السادسة من المشروع يبشر بدعم الأنشطة الاقتصادية وبضمان توزيعها وانتشارها على كافة تراب الإقليم الوطني، فهل بإمكان الدولة تحقيق ذلك في وقت تخلت عن هذه الأنشطة للقطاع الخاص الذي يسعى إلى تحقيق الربح فقط ولا يهيمه التوازن الإقليمي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، وفي وقت أثبتت الحوافز الجبائية محدوديتها نتيجة ضعف الرقابة وتفشي ظاهرة النشاط الموازي والتهرب الجبائي إضافة إلى محدودية الدولة كما ورد في عرضكم؟

كما تناولت المادتان 18 و 59 من المشروع أحكاما وترتيبات خاصة بالمناطق الواجب ترقيتها، وفي هذا الصدد أَدْعُو إلى ضرورة الإسراع في مراجعة المرسوم المحدد لقائمة هذه المناطق، الذي لم تتم مراجعته منذ بداية التسعينات، خاصة أن هناك العديد من البلديات والولايات في حاجة ماسة إلى العناية الخاصة من الدولة وأدوات الشراكة المنصوص عليها في المادة 59 المذكورة نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والظروف الصعبة التي مرت بها.

في الأخير، أشكر اللجنة على ما بذلته من مجهودات في تنقيح وتجميل هذا النص وتوضيح مواده. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عبد الرحمن سهلي، وأحيل الكلمة إلى السيد حسين بوسطلة.

السيد حسين بوسطلة: شكرا سيدي الرئيس. بسم الله الرحمن الرحيم. السيد رئيس الجلسة،

غياب نظرة شاملة ومنسجمة للتهيئة الإقليمية. وقد زاد من هذا الاختلال ترك كل قطاع وزاري يخطط ويعمل على شاكلته.

إن التمادي في إقامة الحظائر السكنية بهذه المدن، خاصة بالعاصمة التي تشهد أزمة حادة حتى في توفر مياه الشرب بالإضافة إلى ما تشهده من صعوبات بيئية وضغط واختناق سكاني وحتى من أزمة في النظافة وفي أماكن رمي الفضلات المنزلية، هذا التمادي الخارق للقانون كان على حساب الأراضي الفلاحية الخصبة وعلى الفضاءات الطبيعية المنعشة وعلى حساب الحواضر الجديدة بالهضاب العليا وبالجنوب وعلى حساب المدينة الجديدة التي كان من المقرر إنجازها بمنطقة بوغزول.

سيدي الرئيس،
معالي الوزير،

تتطلب تهيئة الإقليم وتنميته المستدامة الاستعمال الرشيد للمجال الداخلي من تراب وطننا المترامي الأطراف، المتنوع بطبيعته وتضاريسه وثرواته وثقافته، للتغلب على مشاكله الآنية. كما تتطلب توفير وسائل التنمية الدائمة والرقي الاجتماعي وتوجيه الاستثمار نحو المناطق المهمشة الواسعة والنائية، القليلة السكان والوضعية الهيكلة والتي توصف بالفقر، للارتقاء بها في ظرف وجيز إلى مستوى المناطق الأكثر ازدهارا للقضاء على جيوب الفقر والركود الاجتماعي الذي جعل من الهضاب والسهوب والمناطق النائية بالجنوب مراقدا جماعية بالليل وأماكن انتظار بالنهار، فلا توجد بها حركة اقتصادية أو ثقافية أو حتى اجتماعية ولا اهتمام بها من شأنه أن يوقف الزحف نحو المدن أو يحدث هجرة عكسية للسكان.

معالي الوزير،

يعتبر التقسيم الإداري أو التنظيم الإقليمي الجديد، الذي أنشئ بالقانون رقم 84-09 والذي وزع الإقليم الوطني إلى 48 ولاية و 1540 بلدية والذي مرت عليه ما يقارب العشرين سنة، تنظيما قد تجاوزته الأحداث خاصة وأن

ولاستغربوا، سيدي الوزير، زملائي النواب، لو قلت لكم إن مشروعا اقتصاديا يخص تكرير الأسمدة الفسفاطية ويستوعب 1200 عامل أو منصب ويقدر بقيمة 70 مليار سنتيم قد تبخر بسبب النزاعات القبلية الجاهلية بين بعض المسؤولين. لقد كان هذا منذ مدة لكنني سقته كمشال فقط.

أما أصحاب النفوذ فحدث عنهم ولا حرج، ويكفي أن نذكر غزو الإسمت المسلح للأراضي الفلاحية هنا في العاصمة. إنها عينات من واقع يعكس صورة من التخلف يندى لها الجبين.

السادة الحضور،

إنني لا أذكر هذا من أجل التثبيط أو التعبير عن نظرة تشاؤمية وإنما لأؤكد أن هذه الأداة التشريعية التي نحن بصدد مناقشتها وإثرائها اليوم لا ولن تؤتي ثمارها إلا إذا كرسنا ثقافة تطبيق القانون واحترامه، وهذا يقتضي تعاون كل مؤسسات الدولة.

في الأخير، السيد الوزير، إن ولاية تبسة تستغيث من ظاهرة بيئية خطيرة جدا ألا وهي ظاهرة التصحر. ولذا فإنني ألتمس من سيادتكم أن تولوا هذه الولاية اهتماما خاصا قصد الحد من خطورة هذه الظاهرة. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد حسين بوسطة، وأحيل الكلمة إلى السيد جلال بوسيف.

السيد جلال بوسيف: شكرا سيدي الرئيس.

سيدي الرئيس،

سيدي الوزير،

زملائي النواب،

السلام عليكم.

بينت لنا دراستنا لمشروع هذا القانون النظرة المستقبلية الشاملة للتهيئة كما بينت لنا لوحة مؤشرات التنمية الدائمة.

السادة الحضور،

السلام عليكم جميعا ورحمة الله وبركاته.

إن هذا المشروع، الذي يندرج في إطار توفير الآليات التي تمكننا من معالجة الاختلالات الكبيرة التي تعترى الإقليم الوطني منذ الاستقلال والتي ماتزال تشكل عائقا أساسيا يحول دون تحقيق التنمية المتوازنة والانسجام الاجتماعي، يشكل -في تقديري- إطارا تشريعا جديدا وطموحا جدا يعكس إرادة جادة وملحة تهدف إلى إيجاد تهيئة إقليمية ترقى إلى المستوى المطلوب.

السيد الوزير،

تجدد الملاحظة، في هذه المناسبة، أن كل المساعي السابقة، التي كانت تهدف إلى إيجاد حل للاختلالات التي كانت لها آثار عميقة على التنمية والانسجام الاجتماعي، باءت بالفشل وذلك بسبب الرؤية القاصرة لتنظيم الإقليم الوطني تنظيما يأخذ في الحسبان الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيكولوجية والبيئية لهذا الأخير وبسبب الارتجال والعشوائية ونزعات دفعت وأدت إلى محاباة جهة عن جهة أخرى أو مدينة عن مدينة أخرى بل نجد التباين في المدينة الواحدة، ناهيك عن الأسباب المذكورة في التقرير التمهيدي المعد من اللجنة وهي مشكورة على ذلك.

ولا بأس أن أسوق أمثلة لتوضيح ما سبق:

- استفادة ولاية من حصة معتبرة من السكنات ولا تحظى أخرى أكثر معاناة إلا بالشبيء اليسير، وذلك بسبب العلاقة الخاصة التي تربط مسؤول القطاع ببعض مسؤولي الولاية.

- إنشاء مطار في مدينة من مدن الوطن لأنها مسقط رأس مسؤول سام في الدولة في مرحلة ما.

- إنجاز جامعة في مدينة من مدن الوطن بمنطقة تهددها المياه الجارفة (معرضة للفيضان)، ولقد كان السيد الوزير واليا لهذه الولاية ويعرفها جيدا، وحتى الشيوخ يعرفون أن المياه الجارفة تهدد هذه المنطقة لكن تم الإنجاز بذلك المكان بسبب ضغط قبيلة ما. انظروا إلى التخلف الذي تم بلوغه.

لقد عرفت ولايتي مشروعا -تحدث عنه الزملاء - هو القطب الفلاحي، والسؤال المطروح هنا هو: هل لنا الآن الإرادة السياسية لتطبيق هذا المشروع؟

ولتجسيد هذا المشروع ميدانيا يجب التنسيق على المستوى الوزاري تحت إشراف رئيس الحكومة مثلا، لأن الاهتمام محليا موجه نحو الأهداف الاجتماعية والعمليات المؤقتة. وفي هذا الظرف نسجل أن المخطط البلدي للتنمية يجب أن يبقى في إطار التنمية المحلية بينما تبقى المشاريع المركزية في إطار تنمية الإقليم. كما يجب الربط بين المخطط ذي الرؤية السنوية وبرنامج الإقليم ذي الرؤية الطويلة.

- تستحق تهيئة الإقليم أموالا، ونحن الآن في شراكة مع المستثمرين الخواص، ولن تكون بإجراءات تطوعية بل بإجراءات تحفيزية رغم أن المناطق الواجب ترقيتها لم تعرف نتائج مرضية.

- لن يكون تجسيد هذا المشروع بقرار إداري أو توصيات بيروقراطية أو رغبة جهوية بل حسب مقاييس علمية واقتصادية. وأشير إلى ما فعلناه في منطقة جندل، وأين هو مشروع بوغزول؟ وبالعكس نعرف -مثلا- التنمية التي شهدتها منطقة "سليكون فالي" بفضل "بيل فيت" بعد العملية التي أنجزها.

- يجب أن تكون الشروط الأساسية اقتصادية لإيجاد التنمية الدائمة.

- فيما يخص المادة 3 : يمكن إضافة عبارة "متكاملة ومتداخلة". ولا تعرف الحاضرة الكبرى بعدد السكان وإنما حسب الإمكانيات والخصوصيات. ولا ينظر إلى المدن الجديدة حسب العمران أو السكان وإنما حسب النشاط الاقتصادي.

وفيما يأتي بعض الملاحظات:

- حبذا لو تعرض مشروع هذا القانون للمواضيع المختلفة لتنمية الإقليم بصفة موجزة ومركزة مستهدفا إبراز القطاعات الحيوية والأساسية (الطرق، المطارات، السدود، السكك الحديدية، المواصلات والموارد المنجمية). وفي هذا الصدد يتضح لنا أن المادة 22 تحتوي على تفصيل مبالغ فيه.

- إن تصور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يكون أكثر نجاعة إذا استطاع أن يحدد رؤية منسجمة محددة الأهداف في الزمان والمكان، نظرا إلى محدودية المياه وهي المشكلة المطروحة في برازيليا.

إن الإستراتيجية التي يجب وضعها في إطار قضية المياه للعشرية القادمة يجب أن تكون العمود الفقري للمشروع وبالتالي الأرضية الصلبة التي تركز عليها كل مشاريع تهيئة الإقليم.

- إن التنبؤات المستقبلية لا يمكن أن تكون إلا إذا كانت هناك رؤية واضحة تأخذ بعين الاعتبار السكان والنواحي وجهات الوطن المختلفة، وفي هذا الإطار تبدو من تصنيف حقيقي للمشاريع على أساس علمي، كما يجب أن يكون هناك مخطط صارم للمراحل المختلفة لإنجاز هذا المشروع.

- إن تطبيق أدوات تهيئة الإقليم يمكن أن تحصل منه تناقضات الصلاحيات القطاعية على المستويات المحلية والجهوية والوطنية.

في هذا الإطار وحتى يمكن الفصل في النزاعات المرتقبة يستحسن التفكير في وضع هيكل للتحكيم.

لو يؤخذ بعين الاعتبار -محليا- المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2000 الموجود في الأدراج أو مخطط التهيئة الولائي، للذان لا يخرجان إلا عند تنصيب الولائي للكشف عن طاقات وإمكانيات التنمية في الولاية.

لتقديم المشروع على هذا النحو. كما أفتتح مداخلتني متأسفاً لمجيء هذا المشروع متأخراً جداً؛ لأن الأمور تدهورت في الميدان وأصبحت لا تطاق في شتى المجالات فكل ما له صلة بالإقليم والبيئة مس في الصميم.

نتكلم عن تهيئة في غياب التهيئة، غياب سياسة مضبوطة وإن وجدت هذه السياسة فالسلطة الحقيقية غائبة. نريد أن ننجز ونسطر في غياب الوسائل ناهيك عن الهياكل.

إن البلد يعاني اختلالات في الفضاء الإقليمي. الإنجاز فوق ماذا؟ بماذا؟ وكيف؟

لوضع أي مخطط لا بد من تحضير وإشراك جميع الشركاء في اقتراحه خلال المصادقة عليه بالتنسيق مع كل القطاعات المختلفة، المحلية والجهوية، وإبلاغ الرأي العام (أي الشعب) الذي هو مصدر السلطات. ولا بد من الأخذ برأيه في شتى الوسائل كما هو معمول به في البلدان المتقدمة، لتفادي ما ذكره الأخ عن مطار تبسة.

تتخبط البلاد في الميدان في فوضى عارمة -قلت- من جراء غياب السلطة الحقيقية (بنايات تنبت كالفطريات بعين البنيان، تحول جزء من منطقة ما وحط الرحال بها كما هو الشأن كذلك بزrالدة).

إن البنائيات الفوضوية في ازدياد بمرأى الجميع، أي بمعية السلطات المحلية. لقد سادت وضعية اللا عقاب.

هناك أيضاً عدم احترام المخططات من جراء الاستبداد، فلا مخطط احتلال الأراضي ولا المخطط الرئيسي للتهيئة العمرانية احتراماً، مع استعمال النفوذ والدوس على القوانين.

إن أغلبية الأراضي الموجودة بشمال الوطن قد بيعت للخواص، أي لأصحاب الجاه، وأصبحت الجماعات

- فيما يتعلق بالمادة 4:

* هل لدينا الإحصائيات الجهوية للثروة الوطنية؟
* هل لدينا معلومات عن وجود المنشآت الاقتصادية العمومية على المستوى الوطني؟
* ماهو مستوى التنمية عبر الجهات على المستوى الوطني؟

* تثمين الموارد المحلية وخاصة الجهوية في الفلاحة (أسماء المصادر المراقبة)، المزدرع (le Terroir) والمنتوج البيولوجي.

ماهي مكانة الخصوصية الثقافية في إطار سياسة الإقليم؟

- فيما يخص المادة 14 المتعلقة بالمناطق الجبلية، إضافة ما يأتي:

* حماية أحواض المنحدرات،
* تنمية مستوى استعمال عناصر الطاقة (الغاز والكهرباء)،
* تجنيد السكان وتعبئتهم في إطار التنشيط الاستثماري في برامج التشغيل الريفي والامتياز.

- أما بالنسبة إلى المادة 20 التي تنص على المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم عن طريق التشريع لمدة عشرين (20) سنة وتقييمه دورياً مع تحديثه كل خمس (5) سنوات...

السيد رئيس الجلسة: شكراً، وأحيل الكلمة إلى السيد عمر قربي.

السيد عمر قربي: شكراً سيدي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

السيد الوزير والوفد المرافق له،

أهلاً بكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أشكر، في البداية، زملائي أعضاء لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية على ما بذلوه من جهد

إن الساحل الغربي في اندثار مستمر من جراء الرياح الخطيرة القادمة من الغرب.

إذن، لا بد من دراسة مستقبلية فالدراسة الدقيقة غير موجودة بل حتى المنهجية كانت غائبة. ولا بد من سياسة خاصة لتهيئة الساحل. ولضمان التنمية المستدامة لا بد من الاستغلال العقلاني. ولا ننكر أن هناك قطاعات تقوم بدراسات خاصة في غياب التنسيق. وأكرر للمرة الألف أن التنسيق غائب وأن العلاقة الأفقية غير موجودة. إن الربط والحوار هما أولى الأولويات.

وأتساءل، السيد الرئيس، السيد الوزير : هل جاء هذا المشروع لإعادة الاعتبار إلى البلاد بعد هلاكها؟ وما هي العوامل التي تؤخذ بعين الاعتبار في غياب الإمكانيات اللازمة؟ نحن بصدد تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي وأموال معتبرة ستضخ فحذار من الارتجال. توجد تغييرات سريعة فإن أخطأنا ستترب عليها أضرار، ولتفادي العلاج لا بد من الوقاية اللازمة ولا بد من مخططات توجيهية مع إيجاد الحلول للمشاكل الكبرى المطروحة، كانزلاق التربة بقسنطينة وارتفاع المياه بالجنوب وجلب المياه اللازمة حيث ارتفعت احتياجاتنا إلى المياه إلى 1,5 مليارم³ بينما بلغ الاستهلاك المنزلي حوالي ألف (1000) هكتو م³ وبلغت الاحتياجات الصناعية حوالي مائتي (200) هكتو م³.

سوف يعرف النسيج الصناعي توسعا، وعليه أريد معرفة الإجراءات المستقبلية.

لا بد من التركيز على النقائص بالإحصاء والفرز بين الإيجابيات والسلبيات ثم التقييم والتقويم.

لا بد من تكييف القوانين فعندما ننقلها نجد صعوبة في تكييفها. ولا بد من الانسجام والنزول الميداني، فالإدارة ترسل تقارير بأرقام دقيقة حسب المقاس لتفادي اللوم، علما أن الإحصاء هو فن الكذب بدقة. ولا بد ...

المحلية تعاني افتقار العقار لإنجاز المرافق الأساسية الضرورية كالمدراس والمستوصفات، والشعب المغلوب على أمره يدفع الفاتورة من جراء التصرفات اللامسؤولة واللامبالاة فالكل يعلم أننا لا نستطيع استيراد الأراضي. لذا أصبح من الضروري الحفاظ على ما تبقى من أراض في الشمال، وإن كان هناك مستثمرون فلنبعث بهم إلى الهضاب والصحراء.

وأسأل معالي الوزير : إلى أين وصل مشروع العاصمة الإدارية ببوغزول (عين وسارة)؟ ولماذا نفكر الآن في إقامة عاصمة بسيدي عبد الله أيضا؟

لا بد من اليقظة، إننا ننجز مرافق ضخمة دون تصاميم ولا دراسة جدوى أو قابلية التحقيق كما هو الحال بمطار سطيف الذي أنجز دون الأخذ بعين الاعتبار المدرج فلقد أنجز المطار ولكن الطائرة لا يمكنها الهبوط.

من الذي أباح لنفسه اقتراح السكن المتكون من غرفة واحدة أو غرفتين في مناطق بالجزائر العميقة؟ ومن أباح إنجاز مركب الحديد بالرعاية في حين نلاحظ الهضاب والصحراء ماتزال فارغة؟

مانزال ننجز سدودا دون قنوات ومنتظر الاعتمادات لإتمام المشروع، ونبيع إحاطة المستشفيات بال عمران بينما تعلمون أن الجرح يضمّد خلال النوم وفي الراحة التامة.

إننا نلاحظ منح رخص نشاطات الغسل والتشحيم داخل الأحياء السكنية. ونحن نتكلم عن التوازن، أطلب من سيادتكم زيارة ولاية إليزي وبالأخص منطقتي برج العقيد الحواس وإهرير اللتين تفتقران إلى أبسط المرافق الضرورية فالمرأة لوضع حملها مجبرة على التنقل إلى جانت أو إليزي على بعد 400 كلم.

هنالك أراض في تآكل من جراء الانجراف وقلع الأشجار على حافة الأودية لتحويلها إلى أراض للبناء.

وفصول. وقد جاءت الأقسام داخل الفصول بينما الأصل -من الناحية المنهجية الأكاديمية- أن القسم أكبر من الفصل. فكيف يكون الجسم الكبير داخل الجسم الصغير، السيد الرئيس، السيد الوزير، خاصة مثال الصفحة 31؟! قد تقع هذه الوثيقة في يد خبير جزائري أو غيره، فماذا سيقول عنا جميعا؟!

5- الأ جمل كذلك، السيد الوزير، أن ينصب التفكير على الآليات حتى لا تكون عندنا عقلية المزيد في تأزيم المشكلة وتراكم المعارف النظرية فيها، حيث أعتقد أننا في حاجة إلى العقلية التي تفكر في الحلول أكثر من العقلية التي تضيف أفكارا إلى أفكار نظرية، والحكمة تقول: "لأن توقد شمعة خير لك من أن تصب ظلاما".

6- السيد الوزير، ألاحظ قلة الاقتراحات وانعدام التوصيات في المشروع، منكم ومن اللجنة المحترمة، مثل: انعدام اقتراح وسائل تخفيف الضغط السكاني على الشريط الساحلي، زحف العمران على الأراضي الفلاحية، النزوح الريفي، هذا الريف الذي نتوقع انقراضه خلال السنوات القادمة في الجزائر مع أنه ظاهرة حضارية موجودة في الدول المتقدمة والسائرة في طريق التقدم.

7- ألاحظ كذلك غياب البعد الحضاري في أفكار خريطة فضاء تهيئة الإقليم التي تميز الجزائر عن غيرها.

8- السيد الوزير، السيد رئيس اللجنة، لقد اعتادت اللجان أن تعيد صياغة مواد مشاريع القوانين المحالة عليها لغويا وتقنيا، أي اصطلاحا، حتى تستقيم دلالة المعنى غير أننا لم نتعود إعادة صياغة عناوين المشاريع والمواد. وقد لاحظت أن هذا العنوان الموضوع للمشروع لا يستقيم من الناحية اللغوية ومن ناحية دلالة المقصود وأعتقد أنه: "تهيئة الإقليم وتنمية استدامته" وهذا مصطلح غامض لغويا واصطلاحا، وعليه أظن أن المصطلح الأصح هو "المخطط التوجيهي للإقليم الوطني" فهذا توجيه لهندسة الإقليم الوطني وهيكلته.

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد عمر قربي، وأحيل الكلمة إلى السيد محمد هيشور.

السيد محمد هيشور: شكرا السيد الرئيس المحترم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة أعضاء اللجنة،

زميلاتي، زميلاتي النواب،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الوزير، لقد تتبعت باهتمام بالغ تدخلاتكم أمس واليوم أمس حرصكم الشديد على أن تقدموا شيئا للجزائر في هذا القطاع من خلال مسؤولياتكم فلکم الشكر الجزيل. وفي إطار غيرتكم وحرصكم، أريد أن أبدي الملاحظات العامة الآتية:

1- مما أعجبني في تدخلاتكم الحرص على وضع إستراتيجية عمل عامة لقطاعكم. أتمنى لكم التوفيق.

2- نيتكم في وضع قوانين أطر تكون مرجعيات للقوانين التي تأتي من بعدها. وأعتقد أن القطاع في حاجة -فعلا- إلى هذه المرجعية القانونية.

3- لقد وجدت في قانوني أمس واليوم فراغا في العقوبات، خاصة في مشروع القانون الذي بين أيدينا. إضافة إلى هذا أظن أن هذا الحرص يبقى ناقصا لو لم يكن في المستوى أو أشد في وضع الآليات والأدوات التي تجعل له طريقا للتنفيذ والتجسيد. وأرى، في إطار المراجعة القادمة، أن تركزوا على هذه النقطة أكثر حتى يتجسد. كما أشكركم، السيد الوزير، على مداخلتكم التي تفسح عن استيعابكم للقطاع وللانشغالات. لذا أظن أن تدخلني لن يضيف الجديد الكثير إلى معلوماتكم وإنما لعله يزيد في إرادتكم وتحسيسكم.

أما الملاحظات التي تلي هذه فهي:

4- نلاحظ من الناحية المنهجية الشكلية الأكاديمية وجود اختلالات في المشروع، فهو عبارة عن أقسام

أشكر اللجنة على ما بذلته من مجهودات في إثرائها هذا المشروع والتعديلات الجوهرية التي أدخلتها. كما أثنى على إشارات وزارة تهيئة الإقليم وأشكرهم وفي مقدمتهم السيد الوزير، وهذا لسهرهم وتحضيرهم هذا المشروع الهام الذي كان التأخير في إعداد لوطن هو بحاجة إلى آليات تهيئة عمرانية تليق بمكانة الجزائر الشاسعة جغرافيا. هو بالتأكيد سيساهم في تنظيم التهيئة العمرانية لبلد خصب.

وهذا ما شجعني وحفزني على إضافة بعض الملاحظات قد تكون جوهرية وكثيرا ما شغلت ذهني في موضوع المشروع الذي بين أيدينا.

إن التنمية العمرانية الموجودة حاليا كثيرا ما تفتقر إلى المقاييس العلمية، حيث تسودها فوضى عارمة، مما يصعب التحكم فيها. ولن أجد أي مشروع سكني أو غيره تمت تهيئته قبل توزيعه، بل أحيانا عديدة توزع القطع العقارية ويتم البناء عليها بالطرق المعروفة وتبقى وضعية الحي مهملة لسنوات وسنوات إلى أن يحن عليها الدهر ويصحو الضمير، وهذا نتيجة عدم التنسيق ما بين المصالح المتعددة وغياب الإدارة المحلية في بعض الأحيان. فأين هو دور المنتخبين المحليين في هذا، السيد الوزير!؟

إن المشروع قدم قواعد عامة بعيدة نوعا ما عن شساعة الجزائر ذات المساحة البالغة المليونين و300 ألف كلم²، حيث تسجل نسبة 85٪ من السكان في الشريط الساحلي البالغ 13٪ من المساحة الكلية.

إن هذا التناقض الخطير إذا لم نضع له حدا وندخل دراسات علمية فسوف يكون مشكلا حقيقيا. وقد تناول السيد الوزير في تدخله هذا الخطر لأن الضغط سيكون في المستقبل وفي المستقبل القريب، نظرا إلى ما يلاقه المواطن من صعوبات يومية في التنقلات المختلفة داخل المدن الكبرى. لا ننكر المجهود الكبير الذي بذل منذ الاستقلال من أجل بناء دولة عصرية. ورغم

9- أرى كذلك إحالة قضايا هامة جدا على التنظيم، منها ما جرى في المادة 48 التي تنص على إنشاء برنامج نواح لتهيئة الأقاليم وتنميتها المستدامة: الفضاء الجهوي لكذا بالشمال، الوسط، والغرب والجنوب. وأظن أنه في قضية حساسة مثل هذه لا بد من تعاون الولايات مع الوزارة المركزية.

10- يسجل غموض بعض المصطلحات مثل مصطلح "الاستدامة" الذي لم أتمكن من فهمه بصراحة، السيد الوزير. وأظن أن الترجمة هي التي جنت، إذ يبدو أن الإعداد كان باللغة الأجنبية ثم كانت الترجمة إلى اللغة الوطنية، لهذا جنت هذه المصطلحات على المعنى الحقيقي. وي طرح هذا إشكالية عند التطبيق حيث تتعدد القراءات وتكثر التأويلات لدى القاضي والجماعات المحلية.

لذا أرجو إعادة النظر في مثل هذه المصطلحات. وحتى لأطيل فهي مكتوبة بين أيديكم، أذكر مصطلح "الفضاء" غير الواضح ولست أدري كيف لم ينتبه إليه الإخوة، ومصطلح "التنظيم الفضائي" الوارد في المادة 11 بالإضافة إلى المواد التي تلتها والتي راحت تشير إلى الموارد المائية حتى أنني أحسست في الصباح، السيد الوزير، أنكم كنتم تتكلمون في غير هذا العنوان بل كأنكم كنتم تتكلمون في عنوان ...

السيد رئيس الجلسة: شكرا للسيد محمد هيشور. إن أردت أن تواصل زدناك... لم يقبلوا، إذن أحيل الكلمة إلى السيد بلقاسم الحاج قويدر.

السيد بلقاسم الحاج قويدر: شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير والإطارات المرافقة له،

زملائي النواب،

الإخوة الصحفيين الباقين معنا،

السلام عليكم ورحمته تعالى وبركاته.

أن نتمادى في تسيير السياسات السلبية لما بعد عهد السبعينيات وأن نستمر في حشر كامل مخططاتنا الاقتصادية في الشمال فقط.

لقد سبق وأن ناقشنا منذ يومين موضوع ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويلزمنا عدد 600 ألف مؤسسة صغيرة حسبما ورد في تدخل السيد الوزير المعني بهذا القطاع. لذا لقد حان الوقت للسلطات المعنية أن تعيد سياسة إنشاء المؤسسات الصغيرة وفق طموح هذا المشروع للتهيئة الإقليمية، وبذلك نكون قد ساهمنا في انتشار عادل للسكان والتنمية وفي خلق ديناميكية عبر أرجاء الوطن دون استثناء.

وفي هذه الخلاصة الوجيزة أقول: إن التخطيط الإستراتيجي عنصر أساسي يلزم التهيئة الإقليمية، حيث تتطلب أنماط التنمية توجيهها عقلانيا دائما لا سيما في ضوء تغيرات الاقتصاد الشامل الذي تشهده المنطقة والعالم كله في ظل عصر العولمة والتكنولوجيا.

شكرا مرة أخرى على إعداد هذا المشروع، ونتمنى أن يكون إحدى اللبنة لوزير منشغل باهتمامات قطاعه من أجل ترقيته في حكومة شابة تسعى إلى خدمة الوطن والمواطن. شكرا مرة أخرى.

السيد رئيس الجلسة: شكرا. لقد ساهم السيد محمد سوسي بدراسة مكتوبة قدمها إلى السيد الوزير واللجنة.

وهكذا كان تدخل السيد بلقاسم الحاج قويدر آخر تدخل في هذه المناقشة، وأحيل الكلمة مباشرة إلى السيد الوزير ليرد على تساؤلات النواب فليفضل مشكورا.

السيد وزير تهيئة الإقليم والبيئة: شكرا سيدي الرئيس. أشكركم شخصيا باسمي وباسم إدارات هذه الوزارة وباسم كل من ساهم من قريب أو من بعيد في تحضير هذا المشروع، من اختصاصيين وخبراء.

المخططات التي وضعت في المراحل الماضية عرف هذا المسار جملة من الأخطاء والانحرافات على حساب التنمية العمرانية الحقيقية.

السيد الوزير، إذا ما أردنا أن نضع حدا للتهيئة الفوضوية على حساب الأراضي الصالحة للفلاحة وتوزيع العمران بصفة عقلانية عبر أرجاء الوطن في مختلف الأقاليم الداخلية على الخصوص، فينبغي وضع حواجز تشجيعية ملموسة لصالح المواطنين الموجودين في الجبال والهضاب العليا والصحراء الشاسعة أو للمواطنين الراغبين بقناعة وإرادة التوجه إلى هذه المناطق. وتكون هذه الحوافز ملموسة ومشجعة كلما تم الاستقرار واتجهنا نحو جنوب الوطن.

هناك كثير من الأمم سبقتنا في هذا الميدان من أجل إعمار بلدانها الشاسعة، وفرضت توزيع السكان بصفة آلية. وقد وضعت لذلك حوافز تشجيعية - كما أشرت إلى ذلك - بشرط الابتعاد عن الممارسات التي تجلب البيروقراطية وكل العراقيل الهدامة، وأن يتصف المسؤولون المعنيون بنية صادقة وبسياسة واضحة المعالم، محددة الأهداف والغايات، بارزة الحوافز لكل من أراد أن ينشئ مستثمرة، سواء كانت فلاحة أم صناعية، أو تجمعات سكانية ذات تهيئة عمرانية بالمقاييس العلمية.

ما لفت انتباهي أن عدد سكان بعض الدول يفوق عشرات الملايين ولها مساحة أقل من مساحة ولاية أو ولايتين عندنا في الجنوب مثلا، وعندما نتجول في شوارعها نحس وكأننا في دولة لا يوجد فيها سكان بينما عدد السكان عندنا في الجزائر قليل مقارنة بهذه الدول لكن عندما نكون في شوارع مدننا نحس وكأن عدد سكان بلدنا يفوق عشرات الملايين.

لقد سبق وأن ناقشنا وضعية التهيئة العمرانية ولمحنا إلى ضرورة إقامة توازن أحسن في انتشار السكان وإنشاء مستثمرات صناعية عبر أرجاء الوطن. ومن غير الممكن

- السياسة الحضارية والعمرانية أي سياسة المدينة،
- سياسة الخدمات العمومية (الجوارية التقاربية)،
- سياسة التراث والعمل الثقافي،
- سياسة التنمية المحلية والجهوية أي كل ما يدرج في المستوى المحلي،
- الشراكة في تهيئة الإقليم، أي العلاقات ما بين الدولة والجماعات المحلية وكل الشركاء الآخرين،
- أدوات ومؤسسات تهيئة الإقليم، أي المخططات،
- الإصلاحات الجبائية والمالية المحلية لتحقيق الإنصاف في تقاسم المال العمومي،
- الأدوات المالية لتهيئة الإقليم من صندوق وغير ذلك،
- الهياكل الجديدة التي نزع إنشائها لتأطير التنمية وتهيئة الإقليم من أجل تعزيز الإدارة ذات المهمة الدائمة والتدخل والتنسيق،
- الهياكل الدائمة،
- ثم الجزائر، المغرب العربي والأورو - متوسطي.

إذن لقد أعطى هذا الكتاب نظرة وافية، على ما أظن، عن الإستراتيجية التي نتبناها في المرحلة المقبلة؛ لأن مشروع هذا القانون ما هو إلا مشروع قانون إطار أعطى التوجهات العامة وستتبعه في الأسابيع المقبلة مراسيم ونصوص تنظيمية أخرى حتى ندقق محتواه كما قلت.

لقد جاء مشروع هذا القانون ليعالج واقع المجال وواقع الحال وإصلاح الانفصامات، التي تكلمت عنها، كما جاء لسد الفراغ.

لقد أشار السيدان حبيبي وبوسطلة في تدخلهما إلى أن قانون سنة 1988 لم يدخل حيز التطبيق. هذا حقيقي وجاد لأن قانون سنة 1988 بعد مصادقة المجلس الشعبي الوطني عليه اصطدم مباشرة بأحداث أكتوبر 1988 ولم يكن له الحظ ليترجم على أرض الواقع لأن الجزائر بعد هذه السنة تغيرت نظاميا واقتصاديا واجتماعيا وأقول أيضا ذهنيا.

إذن، لقد كان من المطلوب منا ومن الواجب علينا أن

ومن باب الإنصاف والصراحة أقول: إن هذا المشروع ليس وليدهذه الوزارة مباشرة بل حضر منذ سنوات عديدة وتبلور طيلة هذه الأعوام، فقد حضرنا في بداية التسعينيات كتابا عنوانه "الجزائر غدا" لكن لم يكن له الحظ لإثرائه أمام المواطنين ولتقديمه أمام الحكومة وهذا المجلس الموقر، والحمد لله قد منحتنا اليوم الحكومة والمجلس فرصة تقديم هذا المشروع.

لقد جاء مشروع هذا القانون ليترجم بصفة قانونية وتشريعية كل ما حرر وأدرج في كتاب سنقدمه في الأيام المقبلة إلى السادة أعضاء هذا المجلس الموقر وعنوانه "تهيئة الجزائر 2020". ولقد قدمت في بداية هذه الجلسة فهرسا منسوخا عن هذا الكتاب، وتعهدت بتوزيع هذا الكتاب على السادة الحضور والسادة النواب في الأيام والأسابيع المقبلة.

ينقسم هذا المشروع أو هذا الكتاب إلى جزأين اثنين. عنوان الجزء الأول "حالة الإقليم" بينما عنوان الجزء الثاني "استعادة الإقليم" أو "غزو الإقليم" أو "استرجاع الإقليم". ويعطي هذا الكتاب، الذي يبلغ عدد صفحاته 400 صفحة، إضاءة أو نظرة دقيقة عن الإستراتيجية التي نريد أن نتبناها في السنوات المقبلة. فهو يحدد توجه الهضاب العليا بصفة دقيقة كما يحدد السياسة الاقتصادية الجديدة، ويتطرق إلى:

- السياسة الديمغرافية والاجتماعية الجديدة،
- السياسة البيئية الجديدة،
- سياسة البنية التحتية بكل مكوناتها، من موانئ ومطارات وسكك حديدية وطريق سيار سريع وإلى غير ذلك،
- السياسة الزراعية والريفية التي لم يتفطن إليها السيد محمد شهرة،
- سياسة الفضاءات الحساسة والمنظومات البيئية من أجل حماية وترقية الفضاءات الحساسة، من سهوب وجنوب وجبال وسواحل،
- السياسة الصناعية وإعادة تمثينها،

وعليه، أزكي كل ما ورد في تدخلات السيدات والسادة النواب في هذا الميدان.

سأل السيد مداني بن عجيبة منطلقا من ولاية الأغواط: متى نطلق - أساسا - في إنشاء ما يسمى حزام السكة الحديدية للجنوب، الذي ينطلق من ثفرت مرورا بورقلة وغرداية ليصل إلى الجلفة ويلتقي بالسكة الحديدية الشمالية التي توصله إلى العاصمة والسكة الحديدية الأخرى الموازية للساحل؟

أنا أشاطر هذا الرأي. وللعلم، عندما كنت وزير التجهيز سنة 1994 مع السيد مقداد سيفي قمنا بإعطاء الانطلاقة الأولى لهذا المشروع الذي وقف مثلما وقفت مدينة بوغزول والعديد من المشاريع الأخرى.

وأبشر السيدين عطاش وفيدوم، فيما يخص طلبهما وانشغالتهما حول قضية افتقار المدينة إلى سياسة، بأننا سنقدم مشروع قانون حول سياسة المدينة، ونحن بصدد ذلك مع السيدة بن زاغو مساعدتي التي تعتبر أحد الإطارات القديمة والراقية في ميدان تهيئة الإقليم.

إذن، سوف نقدم بمعيتها هذا المشروع إلى الحكومة في الأسابيع المقبلة إن شاء الله حتى نسد هذا الفراغ القانوني في ميدان سياسة المدينة.

على نفس المنوال وفي نفس الاتجاه تطرق كل من السيدة خديجة خبيزي والسادة ميلود مزيان و خلفاوي وبلعربي وبوسطة وأخيرا السيد قربي، في انشغالاتهم، إلى قضية المناطق الحساسة أو المناطق الهشة. وأشار إلى أنه لأول مرة في الجزائر المستقلة منذ الستينيات أدرجنا هذا الانشغال في قانون وعرقنا وشخصنا هذه المناطق الهشة، أي الساحل والمناطق الجبلية والجنوب والسهوب. وأود أن أعلم الإخوة الحاضرين هنا أننا بصدد تحضير قانون يهتم بانشغالات السادة النواب بقضية المرتفعات والمناطق الجبلية التي تعتبر أساسية لأن معظم مناطق الجزائر الشمالية غابية وجبلية وما دمت أتكلم عن قضية

تتكيف مع المعطيات الجديدة: التعدد السياسي، عدم احتكار الدولة للاقتصاد الموجه، تعدد الفاعلين على المستوى المحلي، الأسلوب الجديد الذي تبنيه منذ بضع سنوات، اقتصاد السوق. وكلما تغير على المستوى المحلي راد، واجبا ولزاما ولزوما علينا، أن نغير أساسا هذا القانون ليتأقلم - كما قلت - مع المعطيات الجديدة. ولقد قدم السيد بوسطة من ولاية تبسة العريضة علينا عينات حقيقية ملموسة ومعيشة من الاختلالات التي طرأت هنا وهناك لعدم وجود إطار لتوجيه تهيئة الإقليم. وأشكره لمؤازرتي ومساعدتي في هذا، لكنني لا أتشاءم ولست بمتشائم ومتيقن - مثلما قلت في تدخلتي هذه الصبيحة - أننا لم نصل إلى حد لارجعة ولارجوع عنه بل بالعكس فضاءات الهضاب العليا ما تزال على حالها عموما والجنوب كذلك، بالإضافة إلى الساحل الذي مهما قيل عنه هنا وهناك فإننا إذا قارناه بالساحل الإيطالي أو الفرنسي أو الإسباني وجدناه لم يغزه الإسمنت كما كان غزو السواحل الأخرى الموجودة في شمال البحر المتوسط. وعليه، لدينا فضاء ومساحات نستطيع بهم أن نروض ونغير ما بأنفسنا وما بإقليمنا. إننا نستطيع أن ننطلق من هذه الآونة لنستدرك كل ما فاتنا وندركه.

كما تدخل بعض الإخوة أمثال السادة ميلود مزيان وفيدوم و خلفاوي، الذين قدموا اقتراحات قيمة، وطالبوا - مؤيدين في هذا - بإدراج مخططات توجيهية أخرى لاستيعاب بعض الانشغالات التي لم تدرج أساسا في مشروع هذا القانون. وقد اقترحنا في مشروع قانوننا إدراج 17 مخططا توجيهيا لكن إذا أراد الإخوة إدراج مخططات أخرى مثل الاهتمام بقضية الثروات الأثرية والتاريخية وكل المعالم الموجودة على المستوى الوطني منذ القدم مرورا بكل العقود التي مرت بها الجزائر، وإذا أرادوا مثلا ما أورده السيد خلفاوي - وهو منصف أيضا ومشف في تدخله - وهو جمع المخططات التوجيهية للسكة الحديدية ومخطط الطريق السريع ومخطط المطارات والموانئ في مخطط واحد أب يسمى مخطط النقل، فأنا لا أرى مانعا من هذا.

الجماعات المحلية في إطار إصلاح الدولة - كما قلت في تدخلي - ضف إلى ذلك أن تهيئة الإقليم يجب أن تساير بإصلاح البلديات وقوانينها وأنظمتها، وإدخال لامركزية حقيقية في الوظائف والوسائل وكذلك في الأموال حتى نمنح الجماعات المحلية استقلالية وسيادة ونفصل ارتباطها الوطيد بالوصاية الخانقة.

فلا وجود لتهيئة إقليمية حقيقية دون استقلالية حقيقية للجماعات المحلية.

لا بد أن نحرر هذه الطاقات الموجودة في أعماق هذه البلاد.

لقد تطرق السيد النائب إلى عدم احتواء مشروع هذا القانون على العقوبات. أشير إلى أن هذا القانون يعد قانونا إطارا استراتيجيا بالتالي هو يقدم السياسات والآليات ويضع الأدوات، أما عن العقوبات التي تعقب -بطبيعة الحال- المخالفات فهي من شأن القوانين الأخرى المتفرعة عن مشروع هذا القانون مثل: قانون العمران، فالعمران شيء وتهيئة الإقليم شيء آخر، وكذا قانون البيئة وقانون الساحل وإلى غير ذلك من القوانين المتفرعة عن مشروع القانون الأساسي هذا. لهذا لم نتطرق -أساسا- إلى العقوبات والمخالفات التي ترد -طبيعيا- في القوانين الأخرى التي أدرجناها في سجل انشغالات الحكومة وبرامجها.

نشكر السادة قويدر وقارة وزيتوني مختار على تدخلاتهم التي عبروا من خلالها عن انشغالاتهم المتعلقة بالفضاءات الحساسة الفقيرة، التي تعاني مشاكل معروفة.

لقد تكلمت عن الونشريس وكان باستطاعتي التطرق إلى مناطق أخرى، مثلا في: جنوب تبسة، جنوب سوق أهراس، جنوب الأبيض سيدي الشيخ، جنوب ولاية الأغواط وجنوب أفلو وإلى غير ذلك.

المرتفعات، أبشر السيدين حبيبي ومزيان والسيدة خبيزي، الذين تكلموا عن منطقة معسكر واختيارها قطبا صناعيا وفلاحيا، بأنني أؤازر هذا الاقتراح وأدعمه وأدعم كون معسكر مدينة لها تاريخ وإشعاع وبعد وذاكرة منذ عهد الأمير عبد القادر بل وقبله بعقود.

كما أؤازر المسعى إلى إنعاش هذه المنطقة خاصة منطقة بني شقران وتنميتها واستكمال كل ما أنجزناه بها في السنوات الماضية خاصة في الثمانينيات.

تطرق السيد خلفاوي إلى قضية التهريب وسرقة الرمال وكذا قضية هشاشة الساحل سوف نقدم إلى المجلس الشعبي الوطني في الأيام المقبلة مشروع قانون يتعلق بالساحل، يُعرف الساحل وكذا الشاطئ لأن هذا الأخير شيء والساحل شيء آخر فالشاطئ من حيث المساحة أقل شساعة من الساحل، كما يقدم الإجراءات القانونية الأساسية لمنع تمركز البناءات على الشاطئ والساحل. وكمثال بسيط، يمنع توسع المدن إلى أكثر من 3 كلم عن شريط الساحل وعلى طولها وهذا لكي يوجه النمو العمراني إلى العمق فلا يغزو الشريط الساحلي، كما تمنع البناءات إذا تجاوزت "مقسم المياه" (Ligne de crêtes) أي ما يسمى بالدارجة "راس الريح". ولنأخذ على سبيل المثال ساحل العاصمة الذي بني عليه فندق "الأوراسي" مما شوه المنظر بالنسبة إلى القادم من البحر. والفرنسيون، حتى وإن بنوا، فإنهم لم يبنوا عمارة كهذه موازية للساحل بل يوجهونها بحيث لا تغطي المنظر ورونق الساحل والمدينة.

كما سيتضمن مشروع هذا القانون عقوبات شديدة جدا على المخالفات، كسرقة الرمال، البناء على الشاطئ واستغلال بعض الفضاءات الهشة التي تتميز بتنوع الأحياء بها ومن النوع الرفيع وإلى غير ذلك.

هناك أيضا مشروع قانون توجيهي يخص محاربة التصحر والمحافظة على الأرض، وقضية السهوب تندرج في هذا الإطار. هذا وتندرج قضية التقسيم الإداري وإصلاح

زيادة بنسبة 20٪ سنويا وهذه وتيرة لم تعرف في العالم، كما تضخمت كل المدن المجاورة. لذا أردنا أن نمتص هذا التضخم وهذا الفائض بإنشاء مجتمعات حول المدن الكبرى على المرتفعات والأراضي غير الفلاحية، تسمح بتوجيه الفائض إلى هذه المناطق فلا ندع بطواعية وبغفوية تدفق السكان الهزلي وغير المقبول على الأراضي، والاستغلال غير المقبول للأراضي الفلاحية.

في الخلاصة - ولن أطيل - أود أن أقف وقفة خشوع أمام روح السيد اليابس رحمه الله، الذي كان من رواد تهيئة الإقليم وإصلاح الجامعة، وأشكر السيد فنطاري الذي أتاح لي هذه الفرصة.

طرح السادة بشير بويجرة و فنطاري وبوسيف السؤال الآتي:

هل سيجرم هذا المشروع على أرض الواقع ؟

هم يتساءلون عن مدى تطبيق مشروع هذا القانون على أرض الواقع وبروزه إلى الوجود، وأشير إلى أنه قيل في يوم من الأيام للأستاذ "كينس" وهو مختص في الميدان الاقتصادي: " في الأمد الطويل لا بد أن... في الأمد الطويل لا بد أن... "، فرد عليهم: "سيداتي، سادتي، في الأمد الطويل نكون كلنا أمواتا"، لكنه أراد أن يلمح إلى عكس ما قال أي على الأمة أن تحضر مستقبلها ومجالها وعليها أن تنظر إلى الأمد الطويل بقوة وتمعن. لكن للأسف تنسينا يوميا القضايا المستعجلة الآتية الظرفية وضغوطها هذه الظاهرة الأساسية. فكيف نضمن نجاح هذا المشروع ؟

أنا أظن أن نجاح مشروع القانون يتوقف أساسا وأولا على وضع هذه الآليات والأدوات التي تكلمت عنها في أقرب وقت ممكن وذلك عندما نضع حيز التنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ونرسخ بصفة دائمة الميولات المستقبلية المتعلقة بالطرق السيارة، السكة الحديدية، الموانئ وكل هذه المنشآت الأساسية، أي نضع الإطار

إذن لقد حضرنا في هذا السياق، على مستوى الحكومة في إطار قانون الاستثمارات، مرسوما يحدد هذه المناطق الفقيرة والضعيفة حتى نمنحها بعض الحوافز والامتيازات الجبائية والمالية والعقارية لكي تستطيع جذب وجلب الاستثمارات، وعليه، جاء هذا المرسوم الطموح -مسبقا- تطبيقا لمشروع هذا القانون، لكنه جاء أيضا تطبيقا للأمر المتعلق بالاستثمار.

أبشر الإخوة أن هذه المناطق الهشة، التي تعاني تهميشا حقيقيا، سوف تستفيد من إجراءات تحفيزية عديدة لتوجيه الاستثمارات أو لتركزها أو لجذبها إلى هذه المناطق.

تساءل السادة زيتوني مختار وعبد الرحمن سهلي وجلالي بوسيف وعمر قربي عن قضية بوغزول. أشير إلى أننا سجلناها وانطلقنا فيها ميدانيا لكنها وقفت أيضا لأسباب، حيث يوجد بعض المسؤولين على المستوى الوطني لا يؤمنون بالجزائر العميقة ولاجنوبها ولا بالهضاب.

لقد أعادت هذه الحكومة والحمد لله طرح هذا الانشغال وسجل في هذا المخطط الثلاثي. وسنطلق في الأسابيع المقبلة إن شاء الله في هذا المشروع.

فيما يخص مدينة سيدي عبد الله أود، إن سمحتم وإن كنت على صواب، أن أصحح بما هو صحيح في ذهني أن مدينة سيدي عبد الله لم تتمركز - كما قيل هنا وهناك- في أراض خصبة في النتيجة بل كانت في مرتفع موجود بضواحي "المحاملة". وقد تم تحليل هذه الأراضي وتبين أنها أراض غير صالحة -أساسا- للفلاحة لكن استعملت لامتنعاص تدفق الفائض السكاني للعاصمة، كما أردنا أن نعطي هذه المدينة مغزى ومحتوى علميا رفيعا حتى نمتص الفائض الحالي الذي يتوجه عفويا وتلقائيا وطواعية نحو الأراضي الفلاحية. وخير مثال على ذلك أن كل هذه البلديات الصغيرة تضاعفت مساحتها وعدد سكانها، مثل مدينة سيدي موسى التي عرفت منذ عشرية

السيد رئيس لجنة الإسكان والتجهيز والري والتهيئة العمرانية: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

شكرا سيدي الرئيس.

كان أحد النواب الأفاضل قد عاتب اللجنة على عدم إدراج إجراءات ردعية وعقابية في مشروع هذا القانون. أظن أن مشروع هذا القانون الإطار ليس محل هذه الإجراءات فمحلها قوانين أخرى كما قال السيد الوزير. وشكرا.

السيد رئيس الجلسة: إذن لم يبق لي إلا أن أشكر الجميع على مشاركتهم ومساهماتهم في هذا النقاش.

تستأنف أشغال المجلس غدا إن شاء الله الأربعاء 17 أكتوبر 2001 في الساعة التاسعة والدقيقة الثلاثين صباحا وتخصص لتقديم مشروع قانون المالية والميزانية لسنة 2002 ومناقشتها.

شكرا للجميع، والجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الساعة الثالثة والدقيقة الواحدة والثلاثين مساء

الحقيقي. لكن لا بد أن تحترم الدولة- بدءا بها- هذا الإطار وتندرج فيه تليها الجماعات المحلية ثم الفاعلون ثم الجمعيات فالمواطنون، وذلك من هذه البوابة التي فتحتها الدولة وأتاحها الحكومة.

أظن أن تكريس ثقافة لتهيئة الإقليم مرتبط -أساسا- بتكريس احترام الدولة لكل ما تسنه لنفسها، فاحترام تهيئة الإقليم مرتبط باحترام الدولة لمؤسساتها ولنفسها لأن ديمومة الإقليم والبلاد مرتبطة بديمومة الدولة.

أشكركم، سيدي الرئيس، على حسن الانتباه، وعلى صبركم.

كما أشكر مرة ثانية السادة أعضاء اللجنة ورئيسها ومقررها على كل المساعدة اللامشروطة التي قدمت لي ولأعوانني.

أشكر كل السادة النواب فردا فردا ومن خلالهم كل النواب الذين لم يسعفهم الحظ لحضور هذه الجلسة.

أشكركم وأتمنى لكم أمسية سعيدة ولكم كل المنى. (تصفيق).

السيد رئيس الجلسة: شكرا السيد الوزير على كل هذه التوضيحات. وأسأل السيد رئيس اللجنة إن كان يود أخذ الكلمة في الأخير، فليتنفضل.

ملحق أسئلة كتابية وأجوبة

الرائد الذي ساهمت في صنعه بالقسط الوافر الزاوية التيجانية. فيها ومن خلالها اعتنق إخواننا الأفارقة الإسلام بالملايين في أكثر من دولة.

أملنا أن يحظى هذا الانشغال بعناية معاليكم.

تقبلوا منا، معالي الوزير، أسمى عبارات الشكر والتقدير.

* رد السيد الوزير

بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

خلال عرض وزارة الاتصال والثقافة ملف سياسة حماية التراث الثقافي على المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي بعد مناقشته وإقراره من الحكومة سنة 1997، طرحت التصورات وعرضت الحلول الملائمة بغرض التكفل الأمثل بذاكرة الأمة.

وجاء القانون رقم 98-04 الذي صوت عليه المجلس الشعبي الوطني خلال سنة 1998 ليجسد هذا الطموح من خلال إقرار جملة من الآليات القانونية والتنظيمية والمالية التي من شأنها ضمان حماية أوسع لهذا التراث، وترقيته وتوصيله إلى الأجيال.

ويلاحظ اليوم أن ذلك لم يكن كافيا ما لم تتغير الذهنيات تجاه قطاع الثقافة عموما وما لم يقتنع الجميع بأن الثقافة هي قضية الكل.

إنني أول من يتألم لرؤية شواهد تاريخنا تندثر الواحد تلو الآخر لا لكوني مسؤولا عن القطاع فحسب بل كمواطن

* 1 - من السيد مداني بن عجيلة

إلى معالي وزير الاتصال والثقافة

الموضوع: قصر "كوردان" للزاوية التيجانية بعين ماضي ولاية الأغواط.

معالي الوزير،

لا يخفى على معاليكم مدى أهمية الدور الرائد والفعال الذي قامت به وما تزال الزاوية التيجانية في حماية الشريعة السمحاء والدفاع عنها فضلا عن الخدمات الاجتماعية الناجعة في أوساط البوادي خصوصا.

كما لا يخفى عليكم صيت هذه الطريقة ووزنها في أرجاء الوطن وخارجه.

إلا أن من يزور قصر "كوردان" الذي يمثل معقلا من معاقل هذه الطريقة يندهش لرؤية ما آل إليه من خراب وتخريب. ولولا حماية عناصر الجيش الوطني الشعبي له لأتلف ما تبقى منه تماما.

علما أن هناك عملية ترميم تم تسجيلها ومسيرة من قطاعكم ولم تعرف إلى حد الآن أي انطلاقة لا من حيث الدراسة ولا الإنجاز، ويتطلب ذلك حتما قدرات متخصصة في ترميم المعالم الأثرية وطنية كانت أم أجنبية.

معالي الوزير،

حفاظا على هذا المعلم التاريخي والثقافي والديني، أرجو من سيادتكم أسرع تدخل لترميم قصر "كوردان" وجعله يسترجع وظيفته الروحية كقطب هام يوفد إليه الزائرون من داخل الوطن وخارجه تثمينا لرصيدنا الثقافي والروحي

* 2 - من السيد جيلالي جلاطو إلى السيد وزير المجاهدين

طبقا لأحكام المادتين 100 و 134 من الدستور،
طبقا لأحكام المادة 68 من النظام الداخلي للمجلس
الشعبي الوطني،
وبناء على طلب التدخل الموجه إلينا من السيدتين
لعجالي صباح ولعجالي عائشة، إبنتا المجاهد المتوفى
لعجالي خميسي (أب لأربعة أبناء)، والمتضمن
الاستفسار عن عدم استفادتهما من منحة أبيهما منذ
أكثر من 11 سنة عكس أخويهما،

نتوجه إلى معاليكم بهذا السؤال الكتابي المتضمن معرفة
أسباب عدم استفادة السيدتين لعجالي صباح ولعجالي
عائشة من منحة أبيهما.

* رد السيد الوزير

ردا على سؤالكم الكتابي رقم 593 المرسل إلينا مرفوقا
بملف لعجالي صباح وأختها عائشة عن عدم استفادتهما
من منحة أبيهما المجاهد المتوفى لعجالي خميسي،
يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:

في البداية أذكر بأنه في حالة وفاة المجاهد تحول منحة
الأساسية (وكذلك المنحة الإضافية) لفائدة أرملته أو
أرامله على أساس نسبة العطب 100٪، وذلك طبقا
لمادة 08 من القانون رقم 63-99 المؤرخ في 02 أفريل
1963 المعدل والمتمم.

وبعد التحريات التي أجريت على مستوى المصالح
المركزية بوزارتنا تبين أن منحة المجاهد لعجالي خميسي
المتوفى سنة 1992 تم تحويلها لفائدة أرملته لعجالي

غيور على تاريخ أمته، وكشخص يؤمن بعظمة الشعوب
ومساهمتها في كتابة تاريخ الإنسانية.

سيدي الرئيس،

إن متاعب قطاع الثقافة كبيرة وكثيرة نظرا إلى تراكم
المشاكل التي بقيت دون حلول جذرية لسنوات طويلة،
منها على وجه الخصوص مشاكل ترميم العديد من
المعالم والنصب التاريخية.

وإذا ما جئت لموضوع السؤال المتعلق بقصر "كوردان"
للزاوية التيجانية بعين ماضي بولاية الأغواط، أود إعطاء
التوضيحات الآتية:

- إن الزاوية التيجانية بعين ماضي قد صنفت ضمن
المعالم الوطنية المحمية، وهي عبارة عن مركب تاريخي
وروحي نظرا إلى ما تحويه من مرافق هامة جدا.
- لقد خصصت وزارة الاتصال والثقافة ميزانية قدرها
27.646.000 دج بغرض ترميم مختلف البنايات التي
يحتوي عليها المركب.

- تمت الأشغال لاسيما فيما يسمى دار الشيخ، والقصر
العتيق أو ما يسمى أيضا الباب الكبير، وفي جناح غرف
الضيوف وعلى ضريح العيون، وفي مدخل المركب، وفي
الجناح المسمى زاوية سيدي عمار، وفي بيت المقعد وفي
القسم المخصص لتكديس السلع والذي توجد بداخله
طاحونة.

- أما فيما يتعلق بالجناح المسمى قصر "كوردان" الذي
تم تخصيصه لأغراض أمنية تحت إشراف وزارة الدفاع
الوطني الحريصة كل الحرص على ألا يؤثر ذلك على
الطابع المميز للمعلم، فأشير بالذكر إلى أنه تم إنجاز
أشغال استعجالية ووضع قنوات لصرف المياه بداخله دون
الإخلال بالقواعد المتعلقة بالمعالم المصنفة.

هذا ما أردت توضيحه بخصوص هذا السؤال الوجيه الذي
مكننا من خلاله السيد مداني بن عجيلة من الحديث
إليكم عن موضوع حماية التراث الثقافي.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أما بخصوص عدم استفادة لعجالي صباح وعائشة من منحة أبيهما والمقصود بها معاش أبناء المجاهدين فإنما ذلك يكون قبل بلوغ السن 18، وهي إجراءات تتم على مستوى مديرية المجاهدين بولاية المعني كما هو معمول به.
تقبلوا مني فائق التقدير والاحترام.

باية بتاريخ 03 جويلية 1992 تحت رقم 92422530.
كما تبين بعد الرجوع إلى بطاقة ذوي الحقوق أن الآنسة لعجالي نصيرة قد تقدمت بملف طلب منحة ابنة مجاهد معوقة تم رفضه بعد دراسته بموجب المقرر رقم 28 المؤرخ في 04 جانفي 2000.